الأمم المتحدة A/54/PV.91

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٩١
الجمعة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنغولفسون (آيسلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الفيضان في مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل تناول البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح، اسمحوا لي أن أتقدم بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة وبالإصالة عن نفسي إلى حكومة وشعب مدغشقر التي تعرضت مؤخرا لفيضان ناجم عن الإعصار غلوريا، بأعمق تعازينا لما سببه من خسارة فادحة في الأرواح وفي أضرار مادية بالغة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه بالاستجابة الفورية والسخية لأي طلب من مدغشقر لمساعدتها في محنتها الراهنة.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/730/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة في الرسالة الواردة في الوثيقة A/54/730/Add.2 بأنه بعد إصدار رسالتيه الواردتين في الوثيقتين A/54/730 و Add.1، سددت نيكاراغوا ما يلزم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه بعد إصدار الوثيقة A/54/730/Add.2 هذا الصباح، سددت جزر مارشال ما يلزم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33915

0033915

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سترد هذه المعلومات في إضافة إلى الوثيقة A/54/730 تصدر فيما بعد.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/54/L.79)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/54/L.79.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالإنكليزية): ببالغ الأسى تلقينا نبأ حدوث فيضانات مأساوية في موزامبيق وما تبع ذلك من مأساة إنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تعازينا الصادقة لموزامبيق شعبا وحكومة.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرض على الجمعية العامة، بالنيابة عن جميع البلدان الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتضامن مع موزامبيق شعبا وحكومة عقب الفيضانات المدمرة التي عصفت بالبلاد، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.79 للنظر فيه واعتماده.

وقبل ذلك، أود أن أقرأ أسماء عدد من الدول الأعضاء التي انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، والدول هي: الأرجنتين، أسبانيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، شيلي، الصين، غيانا، فنزويلا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأفهم أن عددا من الدول الأخرى سينضم أيضا إلى قائمة المقدمين.

والرسالة الرئيسية التي يحملها مشروع القرار هي دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة، إلى الاستجابة العاجلة ومواصلة تقديم المساعدة الغوثية لموزامبيق بغية مساعدة البلد في جهوده من أجل التأهيل والإعمار في أعقاب هذه الكارثة الطبيعية المؤسفة. وتعرب ديباجة مشروع القرار عن القلق إزاء الخسائر في الأرواح ومدى الدمار، وتحيط علما بالنداء الذي وجهته حكومة موزامبيق من أجل الحصول على المعونة الإنسانية الطارئة.

ويحث مشروع القرار في منطوقه جميع الكيانات الدولية على توفير الإغاثة الطارئة بغية تخفيف الآثار المدمرة لهذه الكارثة الطبيعية. وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام مواصلة تعبئة وتنسيق المساعدة للقيام بما يلزم من إعادة بناء الهياكل الأساسية في موزامبيق.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التضامن والمواساة لحكومة مدغشقر، التي تعرضت لكارثة تكاد لا تقل فداحة.

السيد مانيلي (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن الفقرة الفرعية (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، باسم الدول الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ الممثلة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وهي: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، ومملكة تونغا، وجمهورية جزر مارشال، ودولة ساموا الغربية المستقلة، وجمهورية فانواتو، وجمهورية جزر فيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجمهورية ناورو، ونيوزيلندا، وبلدي، جزر سليمان.

ونود أن نعرب عن أعمق المواساة لبلدان الجنوب الأفريقي، خاصة لموزامبيق حكومة وشعبا، على الفيضانات الأخيرة التي أزهقت الأرواح وتسببت في

أضرار مادية جسيمة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق المواساة لمدغشقر حكومة وشعبا.

إن العالم لم يكد يفق من هول الصدمات الأخيرة الناجمة عن الكوارث الهائلة التي وقعت في تركيا واليونان والصين وفنزويلا والهند وفييت نام حينما دهمته كارثة طبيعية أخرى. والفيضانات المدمرة في موزامبيق تظل تؤكد الوتيرة المتزايدة لحدوث الكوارث الطبيعية وتزايد جسامة تلك الكوارث. ويقدر أن الكوارث الطبيعية أودت بحياة ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ من البشر خلال السنتين الماضيتين. وفقد الملايين بيوتهم وأسباب رزقهم. ومعظم الضحايا ينتمون إلى البلدان النامية.

وهناك عدة دول جزرية صغيرة نامية من منطقتنا دون الإقليمية ترد ضمن الدول التي عانت من غضب الطبيعة خلال السنتين الماضيتين. وبوصف منطقتنا دون الإقليمية منطقة معرضة للكوارث الطبيعية وشديدة الضعف أمامها، وبالنظر إلى خبرتنا في مجال المعاناة الإنسانية بسبب قوى الطبيعة المدمرة التي لا يمكن تفاديها، نشارك الآخرين في الإعراب الصادق عن الدعم والتضامن لموزامبيق حكومة وشعبا في جهودهما للتعامل مع العواقب الخطيرة للكارثة.

ونضم صوتنا إلى نداء الأمين العام من أجل توفير المساعدة الدولية لموزامبيق. وقد استجاب عدد من البلدان في منطقتنا بالفعل لذلك النداء. وحكومة استراليا، على سبيل المثال، خصصت ١,٥ مليون دولار استرالي لمساعدة ضحايا الفيضانات في موزامبيق. وسيستخدم هذا التمويل لدعم عمليات الإنقاذ وتوزيع الأغذية، فضلا عن مساعدة المجتمعات المحلية على إعادة بناء أنفسها بمجرد انحسار مياه الفيضانات. وخصصت استراليا أيضا مبلغا إضافيا مقداره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار استرالي لزمبابوي وجنوب أفريقيا، اللتين تعانيان أيضا من فيضانات خطيرة. وتسهم حكومة نيوزيلندا بزهاء ٠٠٠ ٥٠٠ دولار نيوزيلندي في إمدادات الإغاثة الطارئة عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتسهم في تعويض المواد التعليمية عن طريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي تتقدم بمساهمة إضافية لبرنامج الأمم المتحدة المعجل لإزالة الألغام.

والمساهمات، بما فيها المساعدة الغوثية الإنسانية الطارئة التي توفرها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، ستخفف عن جزء من أفريقيا يكافح كفاحا مستميتا ليهيئ الفرص الاقتصادية لشعبه. والحاجات والشواغل الماسة تشمل المأوى، والأغذية، والملابس، ومياه الشرب المأمونة، ومنع انتشار الأمراض. وستظل موزامبيق تحتاج إلى دعم دولي متضافر وهي تبدأ جهودها للتأهيل والتعمير. وقد أظهرت الأمم المتحدة ما لها من ميزة نسبية بتوجيه الاهتمام الدولي وبتعبئة استجابة متضافرة وسريعة لهذه الحالات.

أخيرا، أود أن أكرر قولي إن التنسيق الفعال على جميع الأصعدة أمر حيوي الأهمية للتأهب للكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. وأنظمة تبادل المعلومات والإنذار المبكر عناصر لا غنى عنها للتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية. والتعاون الدولي لبناء القدرة على التأهب لمواجهة الكوارث في البلدان النامية، لا سيما في أشدها ضعفا، أمر حاسم. وفوق كل شيء، تتطلب الوتيرة المتزايدة لحدوث الكوارث الطبيعية وجود مستجمع من الموارد الجاهزة، بما في ذلك الموارد المالية التي يمكن تشغيلها والاستفادة منها فورا، حيث أن من شأن ذلك خفض المعاناة الإنسانية إلى الحد الأدنى. والأضواء مسلطة على جميع هذه الجوانب في القرار ٢٣٣/٥٤، المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية"، الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية. وقد صادقت بلداننا جماعيا على ذلك القرار، وهي تؤيد بالروح نفسها الاتجاه إلى أن يعتمد مشروع القرار بشأن موزامبيق الذي يرد في الوثيقة A/54/L.79، بتوافق الآراء.

السيدة غيتينز - جوزيف (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تضامن الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع شعب وحكومة موزامبيق بسبب الخسارة المأساوية في الأنفس والدمار الواسع للممتلكات والبنى الأساسية الناتج عن الفيضانات التي اجتاحت البلد مؤخرا والتي لم يسبق لها مثيل.

وكتعبير عن دعمنا لموزامبيق في هذه الفترة العصيبة، اتفقت البلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تشارك كمجموعة في تقديم مشروع القرار A/54/L.79، المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق في أعقاب الفيضانات المدمرة".

فالعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد عانت هي نفسها من الكوارث الطبيعية، تعرف من التجربة المباشرة الآثار المدمرة لهذه الحوادث، مثل الآثار الضارة التي تلحق بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والهياكل الأساسية والصحة والأمن الغذائي والرفاهة العامة للشعب.

ولا بد أننا شاهدنا في وسائط الإعلام الجماهيرية صور الآلاف من الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل أياما وهم على الأشجار وعلى سطوح المنازل في مناطق موزامبيق المتضررة. وورد في التقارير أن نحو مليوني شخص تضرروا من الفيضانات، وقتل مئات الأشخاص ولا يزال الإحصاء الرسمي لعدد الموتى يرتفع. ويتكدس ما يقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في مخيمات ضخمة مؤقتة وتدعو الحاجة إلى نقل حوالي ١٠٠ طن من الغذاء كل يوم لإطعام هؤلاء الضحايا.

ولا شك في أن هذه الكارثة الطبيعية تمثل نكسة كبرى لاقتصاد موزامبيق، مع التهديد الإضافي الناتج عن انتشار الأمراض. وانجراف حقول الألغام لدى انحسار الفيضان سيجعل جهود إزالة الألغام معقدة، وسيشكل انتقال المتفجرات تهديدا لعامة الناس.

وتؤيد الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأييدا كاملا المناشدة التي توجه بها رئيس جمهورية موزامبيق والأمين العام للأمم المتحدة إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى موزامبيق في مواجهة هذه الأزمة. ويلزم الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تستجيب بسرعة فتقدم الإغاثة الطارئة والمعونة لجهود إعادة التعمير. وتجب الإشادة بالحكومات التي أتت لمساعدة موزامبيق. ولكن ضخامة الأزمة تتطلب المزيد من المساعدة العاجلة من المجتمع الدولي.

وتود الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تكرر الإعراب عن مؤاساتها لحكومة وشعب موزامبيق وهما يواجهان هذه التجربة الشاقة. ويحدونا الأمل في أن تسهم المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى مدى كبير في إعادة موزامبيق إلى طريق الإنعاش الاقتصادي وإعادة التعمير الوطني.

وأود أيضا أن أنقل تضامن بلدي ومؤاساته إلى حكومة وشعب مدغشقر بشأن الفيضان الأخير الذي تضرر منه بلدهما كذلك.

السيد بال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للنظر فيما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لإظهار تضامنه مع شعب موزامبيق.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أعمق مشاعر المؤاساة لشعب موزامبيق. وقد نقل رئيس الوزراء فاجبايي، بالنيابة عن الحكومة الهندية، إلى الرئيس شيسانو التعازي القلبية من حكومة وشعب الهند.

وأرسلنا من خلال القنوات الثنائية ما يعادل مبلغ مليون روبية من الأدوية إلى موزامبيق كمساهمة عاجلة منا في جهود الإغاثة وسنتشاور مع حكومة موزامبيق فيما يمكن أن نفعله زيادة على ذلك.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن طريقكم، سيدي، عن أعمق شعورنا بالإعجاب بما أظهره شعب موزامبيق من شجاعة وجلد في مواجهة هذه الكارثة، وبالتفاني والطاقة اللذين واجهت بهما حكومة موزامبيق التحدي المتمثل في تلبية احتياجات الإنقاذ والإغاثة العاجلة ومهمة الإصلاح في المدى الطويل.

وكما ذكرتنا الإحاطات الإعلامية التي قدمها بالأمس ممثلو منظومة الأمم المتحدة في الاجتماع الحسن التوقيت تماما الذي نظمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب على المجتمع الدولي، الذي استجاب بسرعة لساعة المحنة في موزامبيق، أن يواصل السير. وستكون مهام الإصلاح وإعادة التعمير شاقة مثل مهام الإغاثة العاجلة. ويأتي الخطر من أنه ما أن تنحسر الفيضانات، قد ينحسر الاهتمام الدولي أيضا، وليس أقله اهتمام وسائط الإعلام. ومن المهم أن يواصل أصدقاء موزامبيق تقديم الدعم الذي ستحتاجه حكومتها وشعبها وهما يشرعان في إعادة البناء بعد الكارثة.

ويشرفنا أن نكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.79، المقدم إلى الجمعية العامة.

السيدة شيتاك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن تعازيها لموازمبيق في المأساة التي ألمت بها وبالبلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي. ويعرب الشعب الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة عن مؤاساتهما لشعب موزامبيق والشعوب الأخرى وهي تسعى إلى التغلب على آثار الفيضانات المروعة التي اجتاحت المنطقة.

وقد اتخذنا بالفعل خطوات عاجلة للاستجابة لهذه الكارثة الطبيعية. وتفخر الولايات المتحدة مرة أخرى أن تسهم بمواردها وقدرتها لتكون من بين البلدان الطليعية في الاستجابة لهذه الحالة الطارئة، كما فعلنا في الكثير جدا من الحالات الأخرى في أرجاء العالم في أوقات أخرى.

ومنذ أن أعلن السفير الأمريكي عن وقوع الكارثة في موزامبيق في ٧ شباط/فبراير، خصصت الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ مليون دولار لمنطقة الجنوب الأفريقي للإغاثة المتعلقة بالفيضان، وجه معظمها إلى موزامبيق.

وقدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى موزامبيق مبلغ ٨ ملايين دولار في شكل معونة طارئة لأغراض مواجهة الفيضان؛ و٤ ملايين دولار لأعمال البحث والإنقاذ، عبارة عن ١٣ طائرة مؤجرة وفريق إنقاذ لحالات الطوارئ من قاعدة ميامي - ديد؛ ومبلغ ٠٠٠ ٧٢٣ دولار لإمدادات الإغاثة الطارئة، مثل البطاطين، والأغطية البلاستيكية، والإمدادات الصحية وأباريق الماء؛ وفريق استجابة للمساعدة في حالات الطوارئ قوامه ٢٥ فردا.

وأسهم خفر السواحل الأمريكي بخلية لتنسيق الإغاثة. ونشرت وزارة الدفاع فريق مسح للمساعدة الإنسانية في موزامبيق وجنوب أفريقيا في ١٧ شباط/فبراير، وقدمت حمولة طائرتين من إمدادات الإغاثة. وأنشأت عملية أطلس للاستجابة، التي نشرت بقيادة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ٧ آذار/ مارس، مركزا للعمليات المدنية والعسكرية لتيسير تنسيق جهود الإغاثة الدولية. وهذا المركز مزود بطائرات هليكوبتر ذات حمولة ثقيلة وطائرات من طراز سي - ١٣٠ بإمكانها إرسال صور حية بالفيديو إلى منسقي الإغاثة في مابوتو.

وتسعى وزارة الخزانة الأمريكية إلى إعفاء موزامبيق من ديون الحكومة الأمريكية الرسمية على الصعيد الثنائي. وهي تعادل تقريبا مبلغ ٤,٩ ملايين دولار. وقدمت الولايات المتحدة كذلك مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار في شكل مساعدة إلى كل من زمبابوي وبوتسوانا وجنوب أفريقيا، التي ضربتها الفيضانات أيضا.

ويقوم أيضا فريق من سلاح المهندسين التابع للجيش بالإعداد لتقدير الأضرار التي لحقت بالسدود في بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق. وقد ذكر ممثل ترينيداد وتوباغو أن هناك مشاكل تتعلق بتحرك الألغام، التي قد تكون مياه الفيضان أزاحتها من أمكنتها. وكان خبراؤنا في مجال الألغام ينظرون في ذلك أيضا وتوصلوا إلى تقدير أولي بأن المشكلة أقل خطورة مما كان متصورا في البداية، ولكننا نعالج الجانب المتعلق بهذه المشكلة أيضا.

إننا ندرك ضخامة الدمار الذي وقع في موزامبيق ويحدونا أمل خالص في أن تساعد هذه المساهمات على تخفيف بعض المعاناة الإنسانية للأشخاص المتضررين. ونناشد البلدان الأخرى، أن تبدي سخاء في مواجهة التحدي المتمثل في الرد على هذه الكارثة المروعة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي أحيطها علما بنتائج الجلسة التاريخية التي عقدها المجلس بالأمس والتي كرست للحالة في موزامبيق.

تعرف الجمعية أن التنسيق أحد الولايات الأساسية التي أوكلها ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وربما كان مجال تقديم المساعدة الإنسانية لمواجهة حالات الكوارث الطبيعية من أهم المجالات التي تتطلب التنسيق.

ونتيجة للحالة المأساوية في موزامبيق وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قررت عقد جلسة الأمس التي لم يسبق لها مثيل حتى يتسنى للممثل الدائم لموزامبيق إحاطة المجلس بالحالة القائمة في بلده، فضلا عن قيام ممثلي عدد من برامج الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في الميدان في موزامبيق بتقديم إحاطة إعلامية أيضا بشأن الحالة.

وبالإضافة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كارلوس دوس سانتوس، الممثل الدائم لجمهورية موزامبيق، قُدمت إحاطات إعلامية للمجلس أيضا من

ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكانت استجابة المجلس لهذه المبادرة إيجابية للغاية. فالمشاركة في الجلسة كانت على أعلى مستوى، صاحبها اشتراك كثير من الحكومات في مناقشة عقب الإحاطة الإعلامية. وكان هناك إجماع في الاتفاق على جدول الإحاطة الإعلامية، وقد فوضني المجلس بعد ذلك أن أنقل إلى حكومة وشعب موزامبيق بيانا يعبر عن الدعم لهما في محنتهما.

وسيصدر ذلك البيان كوثيقة رسمية من وثائق المجلس، ولكن اسمحوا لي بأن أحيط الجمعية العامة علما بمضمون البيان. لقد أعرب المجلس، أساسا، عن تعاطفه الشديد مع حكومة وشعب موزامبيق إزاء الحالة المأساوية الناجمة عن الفيضانات الهائلة التي اجتاحت البلد. وناشد المجلس الحكومات، والأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مواصلة تكثيف جهودها المنسقة بحيث يمكن توفير كم متواصل من الإغاثة والمساعدة لموزامبيق، تمهيدا لتعمير البلاد وتنميتها في نهاية المطاف.

وبغية تحقيق ذلك الهدف، قرر المجلس كفالة أن يتناول الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، مسألة تنسيق المساعدة والإغاثة المقدمتين من الأمم المتحدة لموزامبيق. وبذلك يضمن المجلس متابعته للمهمة التي تنطوي عليها ولايته وهي الإشراف على تنسيق المساعدة الإنسانية.

وسيبقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الموضوع الهام قيد نظره، وأثق بأن الجمعية العامة ستفعل ذلك أيضا.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به من قبل وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويود الوفد البرازيلي أن يتقدم بأصدق آيات التعاطف والتضامن إلى حكومة وشعب موزامبيق. وقد تقدمت البرازيل بمشروع القرار A/54/L.79 وهي تؤيد جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير الإغاثة لموزامبيق. إن ما يجمع بيننا من تراث ثقافي مشترك ولغة واحدة يشكل أساسا للصداقة الحميمة التي تربط البرازيل بموزامبيق.

لقد أدت الفيضانات الأخيرة التي حدثت في موزامبيق إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى تدمير هائل للمحاصيل والهياكل الأساسية. وأصبحت الظروف الصحية حرجة للغاية، والحاجة إلى المياه النقية والأدوية والمآوي ملحة. وشعب البرازيل، المدفوع بإحساس عميق بالتضامن، يتابع الأحداث الجارية في موزامبيق، وقد بعثت حكومتي بالطائرات ١٠ أطنان من الأدوية للإسهام في جهود الإغاثة على وجه السرعة.

إلا إننا ندرك أن جميع الجهود التي بذلت حتى الآن ما زالت أقل كثيرا مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات سواء للإغاثة في حالات الطوارئ أو للتعمير. ومما له أهمية أن تواصل البلدان المانحة توفير المساعدة وتعبئة الأموال اللازمة سواء على نحو منفرد أو من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية.

ونأمل أملا صادقا، أن تتمكن موزامبيق، بمساعدة من المجتمع الدولي، من التغلب في فترة وجيزة من الزمن على آثار الكارثة الطبيعية ذات الأبعاد المأساوية. ومن الضروري للغاية أن نحافظ على قوة الدفع التي اكتسبتها المعونة الدولية، ابتداء من الإغاثة في حالة الطوارئ وصولا إلى التعمير والتأهيل والتنمية وذلك ضمانا لتحقيق ذلك الهدف.

ختاما، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تضامننا مع البلدان الأخرى التي تضررت أيضا بالفيضانات في المنطقة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي العميق لرئيس الجمعية العامة لعقده هذه الجلسة العامة للجمعية للنظر في مشروع القرار هذا الذي جاء في أنسب وقت. فالمأساة المحزنة التي ألمت بموزامبيق، والتي تسبب فيها فيضان جامح، تعد بحق سببا مناسبا لكي نلتقي هنا اليوم.

إن الخسائر الفادحة في الأرواح والتدمير الواسع النطاق للممتلكات والهياكل الأساسية دفعت بالبلاد إلى حالة من التوقف التام تهدد بخطر انتكاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إحدى معجزات التنمية في أفريقيا. وهو سبب يدعو إلى القلق الشديد.

لقد دأبنا في شتى محافل الأمم المتحدة على مناقشة أهمية ضمان تقديم المجتمع الدولي للدعم السكاني في فترات ما بعد الصراع للتشجيع على إيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية تستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية القائمة على المساواة وتعزيز تلك المؤسسات. وفي كل هذه المجالات حققت موزامبيق نجاحا هائلا طوال العقد الأخير، بفضل التزام شعبها وقادتها وما يبذلونه من جهد شاق من ناحية، وبفضل دعم المجتمع الدولي من ناحية أخرى. وقد أجريت مؤخرا انتخابات تشريعية ورئاسية، وعلى الرغم مما واجهته تلك الانتخابات من صعوبات فقد أجمع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على اعتبارها انتخابات حرة نزيهة عززت الديمقراطية وحكم القانون في البلاد.

ومن المحزن أن هذه الفيضانات المأساوية قد عطلت هذه العملية الناجحة في الانتقال من الحرب إلى التعمير والتأهيل والتنمية. ولكن موزامبيق برهنت على مرونتها من قبل وعلى حد قول الرئيس تشيسانو "إننا سنعيد البناء من جديد". وينبغي دعم هذه الرغبة العنيدة في تغذية جوائز السلام والحفاظ عليها وتشجيعها، إذا كان لموزامبيق أن تظل منارة للسلم والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وعلى المجتمع الدولي أن يتقدم ليقوم بعملية الإنقاذ.

واسمحوا لي أن أذكر هنا بكلمات مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التنمية والمساعدة الإنسانية، السيد بول نيلسون، والتي ذكرتها سلفا بالأمس في الجلسة التاريخية التي عقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد قال السيد نيلسون:

> "إن الاتحاد الأوروبي سيقف إلى جانب الضحايا من أجل إعادة بناء المستشفيات والمدارس والطرق والجسور فضلا عن تطهير المناجم التي اجتاحها الفيضان. وستقدم المساعدة للفلاحين والتجار من أجل إعادة بناء وسائل كسب عيشهم".

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية قدمتا بالفعل مساعدة كبيرة جدا إلى موزامبيق منذ بداية الأزمة، ويسرني أن أقول إن استجابتنا كانت سخية وفي الوقت المناسب أيضا. وفي هذا الشأن، أود بأن أذكر بأن الجماعة الأوروبية أعلنت أنها ستزيد مساعدتها الإنمائية إلى موزامبيق في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠ مليون يورو. وأعلن المفوض نيلسون في الأسبوع الماضي أن مبلغا إضافيا يقدر بـ ٢٥ مليون يورو سيقدم لاحتياجات المساعدة الطارئة.

اسمحوا لي أيضا بأن أثني على كون وكالات الأمم المتحدة تشترك اشتراكا تاما في تقديم المساعدة الضرورية إلى موزامبيق وأنها وضعت بالفعل آليات تنسيق بوصول فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بشأنها بعد الفيضانات الأولى. ووجود المبعوث الإنساني الخاص لموزامبيق لا يزال يسهم بالتأكيد في تعزيز آليات التنسيق هذه. وفي هذا الصدد اسمحوا لي بأن أؤكد ضرورة بذل جهد جيد التنسيق بين سلطات موزامبيق والمانحين، سواء في المرحلة الحالية للإغاثة في حالة الطوارئ أو بعد ذلك، لجعل الصلة بين المعونة الطارئة والتأهيل والمساعدة الإنمائية أكثر فعالية وتماسكا. ونحن نتابع عن كثب الخطط التي يجري وضعها لعقد مؤتمر دولي للمانحين لمساعدة موزامبيق في جهدها للتأهيل والتعمير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن واجبنا جميعا هو ألا نخيب ظن موزامبيق فينا في هذه اللحظة التي تحتاج فيها إلى مساعدتنا. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤيدان تأييدا تاما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.79 ويشاركان في تقديمه. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية تستجمع الجهود المتضافرة للمساعدة في كفالة ألا تطيح الأمطار في شهرين بالمكاسب التي تحققت في السنوات العشر الماضية. إن الجهود والتضحيات الكبيرة التي قام بها الموزامبيقيون طوال السنوات القليلة الماضية لا يجوز إضاعتها وإن موزامبيق تعتمد علينا جميعا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى هذا الاجتماع صباح اليوم.

أقف هنا لأؤيد البيان الذي أدلى به سفير مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إننا نعرب عن تعاطفنا العميق لإخوتنا وأخواتنا في موزامبيق. إن المأساة الجسيمة التي لحقت بجيراننا ليست مسألة كارثة إنسانية فحسب وإنما أيضا مأساة دمار اقتصادي. والتغطية الإعلامية المكثفة لكارثة الفيضانات بعثت فينا شعورا بمدى الدمار الذي لحق بموزامبيق ولكن هذه ليست سوى لمحات من الاحتياجات الحقيقية التي لا تزال قائمة.

لقد ترك ما يقدر بمليون إنسان مشردين، ويحتاج ٣٠٠ ٠٠٠ منهم إلى مساعدة طارئة. وأعداد القتلى تتضح تدريجيا بانحسار المياه عن الأماكن، ومن المتوقع أن ترتفع إلى آلاف. وإلى جانب الكارثة الإنسانية، فإن المحاصيل والثروة الحيوانية، والخدمات الصحية والتعليمية والبنية الأساسية قضي عليها قضاء تاما. ويخشى أن تصاحب الأمراض مثل الملاريا والكوليرا الحالة القائمة.

وردا على هذا الدمار، هبت الدول الأعضاء ووكالات المعونة إلى تقديم المساعدة بسخاء، ومنها مساعدة من بلدان نامية وزميلة، تستحق التقدير الكبير. وتلك المساعدة وفرت بعض الإغاثة فعلا إلى أشد المتضررين بالفيضانات. وبالرغم من تلك الجهود تكاد الحالة في موزامبيق لم تبدأ في التحسن. وبالأمس عادت الأمطار إلى المنطقة، والمساعدة الفورية لا تزال مطلوبة، بالإضافة إلى تلك التي وصلت فعلا.

وبالرغم من أننا أيضا ضحايا للفيضانات، فإن جنوب أفريقيا، باعتبارها جارا يحرص على سلامة جيرانه، تساعد موزامبيق بقدر إمكاناتنا، واستنادا إلى معرفتنا المباشرة بالحالة، نود أن نوجه النداء التالي إلى المجتمع الدولي.

نود أن نوصي الدول الأعضاء بقوة بأن تتشاور مع حكومة موزامبيق قبل إرسال المساعدة. إن الحالات المحددة تتطلب استجابات محددة. والسلطات في موزامبيق هي أفضل من يوفر التوجيه بشأن ما هو مطلوب ميدانيا.

ونعتقد أيضا أن الإغاثة الحالية من الكوارث من الضروري أن تصاحبها إعادة تأهيل وتعمير وتنمية. فبدون تعمير البنية الأساسية لا يمكن توزيع الإغاثة من الكوارث.

أخيرا، إن المساعدة الغوثية ليست سوى تدبير وقتي لسد الفجوة. والاحتياجات الاقتصادية والإنمائية واحتياجات البنية الأساسية الحقيقية لا يزال من الضروري التصدي لها. ونحن ندعو المجتمعات المانحة إلى مواصلة تقديم المساعدة بطريقة شاملة مستدامة، ونأمل أن تواصل إبقاء المسألة قيد نظرها.

لذا نعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا صباح اليوم سيكون خطوة أولى في مساعدة موزامبيق على إعادة كسب معيشتها مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن الباب مفتوح للانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/54/L.79 الذي عُرض من قبل.

أود أن أذكّر مقدمي مشروع القرار، بما فيهم الذين تليت أسماؤهم أثناء العرض، بأنهم مدعوون للتوقيع على قائمة مقدمي مشروع القرار التي تحتفظ بها الأمانة العامة. ولذلك نطلب من الوفود التي ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار ولم تفعل ذلك بعد أن تتصل بالأمانة العامة.

السيد فون كوفمان (كندا) (تكلم بالانكليزية): تنضم كندا إلى المجتمع الدولي في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، وفي الإعراب عن التضامن مع شعب موزامبيق وجنوب أفريقيا في وجه هذه الكارثة الطبيعية المأساوية.

لقد شاركت كندا في الجهد الدولي لتقديم المساعدة إلى شعب موزامبيق في جهوده للتغلب على التحدي الحالي. وبالإضافة إلى مبلغ ٦٢٥ ٠٠٠ ١ دولار التي قدمتها كندا بالفعل للمساعدة الفورية لضحايا الفيضان، أعلنت الحكومة الكندية يوم الأربعاء تقديم مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار من أجل المزيد من جهود الإغاثة والتعمير بسبب الفيضانات في موزامبيق والبلدان المجاورة.

ومساعدة كندا ستوفر الغذاء والأغطية والدواء والمأوى والمياه النظيفة والنقل الجوي الطارئ للضحايا. ومن المقرر أن تغادر طائرتا "إير باص" تابعتان للقوات الكندية لتقديم المساعدة الإنسانية قريبا لنقل معدات إغاثة وتعمير، مثل المعاول والمجاريف والمعازق ومضخات المياه والملاءات البلاستيكية والبطاطين

وأقراص الكلورين والصابون والأوعية للمساعدة في جهود الإغاثة. وخصصت كندا أيضا ٠٠٠ ٤٢٥ دولار للأعمال المتصلة بالألغام نتيجة للفيضانات.

إن الاستجابة السريعة الفعالة لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تدل مرة أخرى على الطابع الأساسي للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعوب التي تحتاجها في حالات الأزمات. وكندا تعرب عن تقديرها الخالص لتفاني وتصميم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في الاستجابة إلى حالة الطوارئ هذه.

وتعرب كندا عن أملها أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء اليوم لإظهار دعم المجتمع الدولي لجهود موزامبيق الرامية إلى التصدي لهذه الكارثة ومن أجل إعادة التعمير والتنمية على المدى الطويل.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس جزيل الشكر، باسم وفدي، على عقد هذه الجلسة للنظر في مشروع القرار A/54/L.79، بشأن الكارثة في موزامبيق. وبصفة وفدي من مقدمي مشروع القرار، فهو يؤيده، وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به سفير مصر باسم المجموعة الأفريقية.

قبل أن أسترسل في كلامي أود أن أكرر، بالنيابة عن سيراليون حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، الإعراب عن مشاعر التعاطف والتعازي القلبية لحكومة وشعب موزامبيق في ساعة محنتهم هذه.

إن ما ألـم بموزامبيق يمكن أن يلم بأي بلد؛ والواقع أن نفس الشيء حدث لبلدان أخرى. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن الامتنان للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة ووكالاتها لسرعة استجابتهم لهذه الكارثة الإنسانية.

نحن لا نزال في المرحلة الأولى من مراحل مواجهة هذه الكارثة. ويجب علينا الآن أن نبدأ التفكير في المرحلة المقبلة، وهي مرحلة إعادة البناء والتأهيل. ونحث المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على البدء في إنشاء آليات لمواجهة تحديات المرحلة التالية. وينبغي توفير الموارد لمواجهة تلك التحديات.

يوم أمس، في جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت لتناول هذه المشكلة، اقترح ممثل ناميبيا إدراج فقرة في مشروع القرار هذا بشأن موضوع إلغاء جميع القروض الثنائية، سواء كانت تجارية أم غير ذلك، على موزامبيق. وقد ظننا أن فقرة تعبر عن ذلك المقترح ستدرج في مشروع القرار. بيد أنه لم تدرج فقرة من هذا القبيل. ورغم ذلك، سيؤيد وفدي روح وغاية مشروع القرار هذا. وقد علمنا أن بعض البلدان قد بدأت بالفعل إلغاء ديونها الثنائية التجارية على موزامبيق. ونحن نرحب بتلك المبادرات.

السيد أوسيو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، نشيد بالمبادرة بعقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة المأساوية في موزامبيق الناجمة عن الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي عمت ذلك البلد وبعض جيرانه منذ شهر شباط/فبراير. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثل الدائم لموزامبيق على إحاطاته الإعلامية التي قدمها حتى الآن، فقد كانت زاخرة بالمعلومات. ومن خلاله تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن تعاطفها العميق مع حكومة وشعب موزامبيق للفقد المؤسف لمئات الأرواح والدمار الهائل في الممتلكات ومصادر الرزق والبنى الأساسية. هذه حقا لحظة محنة لبلد لم يكد ينتعش من الآثار المدمرة لحرب أهلية، ولم يحقق سوى نمو اقتصادي متواضع انتكس الآن بسبب الفيضانات المأساوية.

إن الكوارث الطبيعية مثل هذه الفيضانات ظواهر لا خيار فيها لأية دولة، وليس هناك سوى دول قليلة، إن وجدت، تمتلك القدرة الوطنية على أن تواجه وحدها، بدون مساعدة خارجية الآثار المدمرة لهذه الكوارث. ويؤكد ذلك اشتراك البشرية في مصيرها وترابطها، وهو ما تسعى منظمتنا إلى النهوض به وتعزيزه. ومن ثم فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بجهود حكومة موزامبيق ونداءها من أجل المساعدة الإنسانية الدولية. وقد أثلج صدرنا أن استجابة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لذلك النداء كانت جيدة لدرجة أن الاستجابة الدولية تتدفق الآن بدون انقطاع. إننا نحث مجتمع المانحين الدولي على ألا يقطع تدفق المساعدة الاقتصادية الدولية إلى موزامبيق.

وقد وجدنا في التصدي لهذه المسألة وحدة في الهدف. ولم يتناول هذه المسألة مجلس الأمن وحسب، بل إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه، بما له من دور

متميز في تنسيق المساعدة الإنسانية، تداول أيضا بشأن هذه المسألة، واقترح تناولها خلال دورته المضمونية في هذه السنة.

والآن، يسعدنا بالقدر نفسه أن الجمعية العامة قد رأت من المناسب الشروع في مداولات ستتناول الأسباب الجذرية وتوفر المساعدة والفوائد لشعب موزامبيق، ليس في المستقبل القريب وعلى المدى القصير وحسب، ولكن على المدى الطويل. وفي ضوء ذلك ندعو إلى اعتماد مشروع القرار A/54/L.79.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضيف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب أيضا عن تعاطفها وتضامنها مع حكومة وشعب مدغشقر بسبب كارثة مشابهة نجمت عن إعصار غلوريا.

إن البشرية واحدة. ونحن نعرب عن تعازينا الصادقة لجميع البلدان المتضررة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.79، المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق في أعقاب الفيضانات المدمرة".

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أقرأ القائمة المستوفاة بالبلدان التي أعلنت مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/54/L.79، منذ عرضه، وهي: إثيوبيا، الأرجنتين، أسبانيا، استراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، غابون، غيانا، غينيا ـ بيساو، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.79؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.79 (القرار ٩٦/٥٤ لام).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل موزامبيق.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى إدراج النظر في مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق عقب الفيضانات المدمرة، في إطار البند ٢٠ (ب)، "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق".

وأود أن أعرب عن امتنان وفدي للممثل الدائم لمصر على بيانه وعلى عرضه مشروع القرار على الجمعية العامة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن موزامبيق تمر بمأساة لم يسبق لها نظير. فقد تسببت الأمطار الغزيرة في موزامبيق وبلدان مجاورة والإعصار المداري إلين في فيضانات عنيفة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد نتجت عنها خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع في الممتلكات. وخلفت الفيضانات أكثر من ٩٠٠ من القتلى وتضرر منها بصفة مباشرة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص وهم في حاجة ماسة إلى الإغاثة الطارئة العاجلة، بينما تضرر مليونا شخص آخرون بطريقة غير مباشرة من الفيضانات، وهم أيضا في حاجة إلى المأوى والغذاء والماء النقي والعناية الصحية.

ونتجت عن الفيضانات آثار اجتماعية واقتصادية سلبية للغاية تشمل تدمير الطرق والجسور؛ وإعاقة السكك الحديدية؛ وضررا واسعا لنظام إمدادات المياه، وخطوط الكهرباء، والمدارس، والمراكز الصحية، والمستشفيات، والآبار وأنظمة الصرف الصحي؛ وفقدان الماشية وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات والمحاصيل النقدية. وهذا سيؤدي إلى مشاكل الأمن الغذائي وفقدان الدخل. ويضاف إلى هذه الصورة القاتمة أننا شهدنا

انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه، وخاصة الكوليرا والملاريا، مما عرض السكان المتضررين إلى تهديد خطير آخر.

ومن الجوانب الأخرى التي تشكل مصدرا للقلق خطر الألغام الأرضية، بعد أن حركت الفيضانات تلك الأسلحة الفتاكة وكشفتها، مما يمثل تهديدا خطيرا للسكان وسيقوض قطعا برامج إعادة التوطين، وجهود رد الاعتبار وإعادة التعمير.

وقد اتخذت حكومة موزامبيق التدابير اللازمة لمعالجة هذه المأساة التي تتكشف للعيان. فأطلقت حملة في جميع أرجاء البلد للتضامن مع ضحايا الفيضان بهدف جمع التبرعات بالنقد، والطعام، والملابس والمواد الأخرى الأساسية. وبعثت الحكومة أيضا بكبار الوزراء إلى المناطق المتضررة لتقدير الأضرار والإشراف على عمليات الإغاثة. ووضع المعهد الوطني لإدارة الكوارث تحت قيادة وزير الشؤون الخارجية والتعاون ليعطيه التوجيه والإرشاد السياسيين اللازمين، وكذلك لتيسير وتسريع عملية صنع القرار.

وعلى المستوى التنفيذي استفادت الحكومة من المساعدة القيمة والسخية التي قدمتها البلدان المجاورة، وخاصة جنوب أفريقيا، في الاضطلاع بأولى عمليات الإغاثة لإنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة الضحايا.

ومع التقدير الأولي لعدد الأشخاص المتضررين بـ ١٥٠ ٠٠٠، وجهت الحكومة في ١٠ شباط/فبراير من هذه السنة مناشدتها الدولية الطارئة الأولى أن تحصل على مساعدة انسانية، تبلغ ٢,٧ مليون دولار، لتخفيف حدة آثار الفيضانات المدمرة. وعندما ازداد الفيضان سوءا بعد أن اجتاح الإعصار المداري إلين موزامبيق والبلدان المجاورة، أطلقت حكومة موزامبيق في ٢٣ شباط/ فبراير مناشدتها الدولية الطارئة الثانية للحصول على مبلغ ٦٥ مليون دولار، على أساس العدد الأولي الذي قدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المتضررين.

وأدى المدى الواسع للدمار الذي سببته الفيضانات، في موزامبيق وفي البلدان المجاورة على السواء، إلى عقد اجتماع وزاري في بريتوريا في ٣ آذار/ مارس للبلدان الأربعة التي كانت أشد تضررا في الجنوب الأفريقي - بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وموزامبيق - للسعي إلى استجابة إقليمية للكارثة. وفي هذا الاجتماع التزمت تلك البلدان بمواصلة تعزيز التنسيق والتعاون في مواجهة الكوارث الحالية والمستقبلية، وقررت وضع خطة عمل إقليمية للاستجابة للكوارث وأوصت بصورة قوية بإقامة وحدة لإدارة الكوارث تابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ومما لا شك فيه أن الكارثة التي نواجهها في موزامبيق لها أثر سلبي طاغ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد يحتاج إلى المعالجة، لأنه يقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي الملحوظ الذي أحرز خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي معالجة آثار الفيضانات، من الضروري اتخاذ نهج واقعي وشامل. وينبغي لهذا النهج أن يشمل عمليات الإنقاذ في حالة الطوارئ وتحديد الاحتياجات الأساسية؛ وإحداث استقرار في أحوال السكان الذين يتم إنقاذهم؛ وإعادة توطين السكان المشردين وإصلاحات الطوارئ للهياكل الأساسية الضرورية؛ والإنعاش وإعادة التعمير في المدى الطويل.

وبالنظر إلى القيام بالإغاثة في حالة الطوارئ وعملية الإصلاح وإعادة التعمير للهياكل الأساسية الرئيسية بغية ضمان إعادة توطين الأشخاص المشردين واستئناف الحياة الطبيعية في نهاية المطاف، تقتضي مسألة الألغام الأرضية اهتماما خاصا. ولذلك ستكون هناك حاجة إلى القيام بعمل فيما يتعلق بالألغام في حالة الفيضان يشمل التوعية بشأن الألغام ومسوحات الألغام وإزالة الألغام. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتمد حكومة موزامبيق على الدعم القيم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وصناديق وبرامج المجتمع الدولي بوجه عام.

وقد استفادت حكومة موزامبيق، في جهودها المبذولة للتصدي للكارثة على نحو فعال، من المساعدة السخية الضخمة المقدمة من المجتمع الدولي. فقد تلقينا رسائل المواساة والتضامن من أركان العالم الأربعة، فضلا عن المعونة والمساعدة. واسمحوا لي في هذا الوقت أن أعرب، باسم شعب وحكومة موزامبيق، عن امتناننا الصادق للعالم لما قدمه من دعم رائع.

وقد أدت المساعدة الدولية التي قدمت لنا حتى الآن دورا أساسيا في جهود الإغاثة في حالات الطوارئ، بتقديم العون الذي تمس الحاجة إليه للذين فقدوا كل ممتلكاتهم تقريبا، وهم يواجهون الآن مشكلات غذائية

وصحية ومشكلات تتعلق بالنظافة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن أعمق آيات التقدير للدول الدائنة التي شطبت، جزئيا أو كليا، الديون الخارجية المستحقة على موزامبيق.

ونحن واثقون من أن البلد سيتمكن بفضل إصرار ودعم شركائنا، وبفضل تأهب المجتمع الدولي للاستجابة الفورية للمناشدات بتقديم المعونة والمساعدة في حالات الطوارئ من اجتياز الأزمة. ومن المضي قدما على طريق إعادة الحياة الطبيعية لضحايا الفيضانات.

وحتى يمكننا الاضطلاع بعمليات إعادة التوطين على أساس مستدام، والإنعاش السريع وإعادة السكان المتضررين إلى الحياة الطبيعية، فإننا بحاجة إلى أن نجمع بين المساعدة الإنسانية وجهود التأهيل والإعمار في الأجلين المتوسط والطويل. ولن يتيسر تحقيق ذلك إلا بتوفير المساعدة الوافية بالغرض في الوقت المناسب وبشكل مطرد من جانب المجتمع الدولي. ويسعى مشروع القرار الذي قدمه رئيس المجموعة الأفريقية صباح اليوم إلى توفير الإطار الملائم للعمل الفوري من جانب المجتمع الدولي دعما لجهود حكومة موزامبيق في الأجلين المتوسط والطويل.

وتستند برامج الإغاثة الطارئة المضطلع بها في موزامبيق إلى التنسيق الفعال بين الحكومة ومجتمع المانحين ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وقد شكل فريق فني مشترك لإعداد تقرير يقدم إلى المؤتمر الدولي للمانحين من أجل مساعدة موزامبيق في جهودها الرامية للتأهيل والتعمير، سعيا إلى إعادة توطين المشردين وإلى الإنعاش وتأهيل وتعمير العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية. وترحب حكومة موزامبيق بعقد هذا المؤتمر الحيوي وتأمل أن تقدم فيه تعهدات بمساهمات مالية وافية بالغرض.

ونحن نشيد بالدور الهام الذي قامت به الأمم المتحدة من خلال صناديقها ووكالاتها المتخصصة، أي مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات. وتقدر حكومتي تقديرا شديدا القدرة القيادية التي أبداها الأمين العام منذ بداية العملية. وكان تعيين السيد روس ماونتن بالغ الفائدة في تحسين التنسيق الذي مست الحاجة إليه وفي تعبئة المزيد من الموارد.

وقد تأثرنا أيضا بالإعراب عن المواساة والتضامن والدعم من جانب رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع أعضاء المجلس للجلسة غير المسبوقة التي عقدت بالأمس لمناقشة الحالة في موزامبيق.

ونود أيضا أن نشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة القيام بدورها القيادي في تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية لموزامبيق، وخاصة فيما يتعلق بالإعداد للمؤتمر الدولي للمانحين وتنظيمه.

ومرة أخرى أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة لموزامبيق وأيدت اعتماده، كما أشكر الدول التي أعربت عن تضامنها والتي قدمت المساعدة.

السيد باكونياريغو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب لحكومة جمهورية موزامبيق باسم حكومة جمهورية مدغشقر، عن مواساتنا القلبية وعن إحساسنا بالأسى العميق، نظرا لما ألحقته الكارثة الطبيعية من دمار بموزامبيق. كما نعرب عن أفضل تمنياتنا لشعب موزامبيق الشجاع.

ويرحب وفد مدغشقر باتخاذ القرار المتعلق بموزامبيق والذي شاركت مدغشقر في تقديمه.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة، بالنيابة عن حكومتي، لكي أعرب للرئيس بالنيابة عن امتناننا الصادق للمواساة التي أبداها تجاه بلادي التي تعاني حاليا من ويلات كارثة طبيعية فاقم من آثارها انتشار شتى الأوبئة.

ويحدوني الأمل في أن يفضي النداء الذي وجهه الرئيس بالنيابة في وقت سابق إلى القيام برد فعل إيجابي. كما أود أن أشكر المجتمع الدولي بأسره، من خلال ممثلي شتى البلدان والمناطق والمجموعات الذين أعربوا اليوم عن مواساتهم لبلدي وهم ممثلو مصر وجزر سليمان وترينيداد وتوباغو والهند والولايات المتحدة الأمريكية

وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وجنوب أفريقيا وكندا وسيراليون ونيجيريا.

السيد أوزيو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمداولاتنا بشأن القرار الذي اتخذ توا، نود أن نسجل أنه كان ينبغي إضافة التعديل الطفيف التالي إلى النص. فيضاف ما يلي بعد الفقرة الأخيرة من الديباجة:

"وإذ تحيط علما أيضا ببيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الفيضانات في موزامبيق."

وهذه الملاحظة للسجلات فحسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحطنا علما بملاحظة ممثل نيجيريا.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.